

أخذه وليس له إيل عليه تصرف في بشي ما به كتابه  
بيع أو عاتق أو تزوج أو غير هذا لأنه في المعاملة  
كالأجنبي وتبويك بذلك عم ما عجزه ولو قال له  
في غير اعتق ما تكلمك اعتق ولو مد ما التزم  
وهو أفدأ من كافي أم الولد فلو قال المعتق عني  
على كذا فصل لم يعتق عنه بل عني العتق ولا يعتق  
المال في لزوم الكتابة وجوازها وما  
يعرض لها من فسخ أو فسخ وبما أن حكمه فإنا لم  
وعجزها الكتابة الصحيحة لأنهم للسيد لا يفسخ  
لأنه تمتد لحظ من كذا في كذا كالرهن  
الأزعي المكتوب عن أداء عمل لعم أو بفضه  
عجز الواجب لا يتأ أو أضع منه عند ذلك مع التزم  
عليه أو غاب عند ذلك وإن حضر ماله أو كانت  
قيمة المكتوب دون مسافة قصر على الاستيفاء والطلب  
فله ضمها بنفسه بحال كرتي شالعتن الموضوعة عليه  
والطلاق للاستاء أو لي من تبيده له بتعجز الكاتب  
نفسه وليس لحاكمه إذا منه أي من مال المكتوب  
الغائب

هذا إذا كان له من ماله  
فإن كان له من ماله  
فإن كان له من ماله  
فإن كان له من ماله

الغائب عنه بل عتق السيد من الفسخ إلا أنه ما عجز  
نفسه أو امتنع من الأداء فله ما إذا عجز عن الواجب  
في الأيتام فليس للسيد فسخ ولا يحصل الفسخ  
لأن السيد إن يؤمن به من غيره لكن يرفعه انكسار الحكم  
بيري فيه مراهية ونفسه الأمر بينهما وجازة للمالك  
كالرهن بالنسبة له لم تكن فله ترك الأداة الفسخ  
وإن كان مده وفا ولو استعمله سيده عند المجلد  
لعجز عن إعماله مساعداً له في تحصيل العتق أو البيع  
معرض وجب ماله ليعيه والنصير بحال وجب ماله  
وفيها باقية من زيارتي وله إن لا يرد في التهمة على  
ثلاثة من الأيام سوا العرض كإدم أو الفسخ ثم ما  
أطلقه الإمام من جوارته الفسخ محمول على ما زاد عليها  
أو إحصاء ماله من دون مرحلتين وجب لعم  
إمهاله الإحصاء له لأنه كالحاضر خلاف ما فوق  
ذلك لطول المدّة ولا تقصير الكتابة بحسب منهما  
أوسا ادعوا ولا باعها كما فهم بالآوي ولا يجر صفة  
لأن الأثر من أحد طرفيه لا ينضم بشي من فسخ

هذا إذا كان له من ماله  
فإن كان له من ماله  
فإن كان له من ماله  
فإن كان له من ماله